

Distr.: General
26 April 2013
Arabic
Original: English



مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة
الدورة الثالثة عشرة

جنيف، ٨-١٢ تموز/يوليه ٢٠١٣

البند ٣(أ) من جدول الأعمال المؤقت

المشاورات والمناقشات المتعلقة باستعراضات النظراء بشأن قوانين
وسياسات المنافسة، واستعراض القانون النموذجي المتعلق
بالمنافسة، والدراسات المتصلة بأحكام مجموعة المبادئ والقواعد

بناء القدرات واستعراض النظراء الطوعي الذي يجريه الأونكتاد باعتباره أداة لبناء القدرات

مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد

موجز

منذ أن اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٦٣/٣٥ (المؤرخ كانون
الأول/ديسمبر ١٩٨٠) مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف
من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، وقد أدى الأونكتاد دوراً رئيسياً في مساعدة
البلدان النامية على إنشاء نظم المنافسة الخاصة بها. وتشمل المساعدة التقنية التي يقدمها
الأونكتاد في هذا السياق على الصعيدين الوطني والإقليمي مساعدة البلدان النامية على إنشاء
الأطر القانونية ذات الصلة، وتعزيز قدراتها المؤسسية من أجل تحسين عملية تنفيذ قوانين
المنافسة، والدعوة إلى المنافسة من أجل خلق ثقافة المنافسة وتعزيز رفاه المستهلك.

وخلال مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ
والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية

التقييدية، الذي عُقد في عام ٢٠٠٥، كُلف الأونكتاد بولاية جديدة ألا وهي تقديم الدعم إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية عن طريق استعراض النظراء الطوعي أولاً، لقوانين وسياسات المنافسة. ويُستخدم استعراض النظراء الطوعي أولاً كأداة لتحديد المجالات اللازم تحسينها في نظام المنافسة بالبلد موضوع الاستعراض، ثم لتقديم توصيات من أجل تناول هذه المجالات باستحداث مشاريع لبناء القدرات. وتوضح هذه المذكرة كيف أصبحت آلية الأونكتاد لاستعراض النظراء الطوعي أداةً مبتكرة وملائمة لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في إنشاء نظم منافسة سليمة. وهي تقدم نظرةً عامةً على ممارسة استعراض النظراء الطوعي التي يباشرها الأونكتاد، وتستخلص بعض الدروس المستفادة من الخبرات المكتسبة منذ استحداث هذه الممارسة في عام ٢٠٠٥.

الصفحة

٤	مقدمة	
		أولاً - استعراضات النظراء الطوعية باعتبارها أداة لبناء القدرات من أجل تحسين نظم المنافسة وتعزيز فعالية الوكالات المعنية	
٥	ألف - الغرض من استعراضات النظراء الطوعية	
٥	باء - عملية استعراض النظراء الطوعي ونتائجه	
٨	جيم - مرحلة متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن استعراضات النظراء الطوعية	
٩	ثانياً - استعراضات النظراء الطوعية التي يجريها الأونكتاد	
٩	ألف - معلومات أساسية	
١٠	باء - استعراضات النظراء الطوعية على الصعيد الوطني	
١٠	جيم - استعراضات النظراء الطوعية على الصعيد الإقليمي	
١١	دال - أثر استعراضات النظراء الطوعية	
١٥	هاء - التعاون مع الشركاء الإنمائيين	
١٦	واو - الدروس المستفادة من استعراضات النظراء الطوعية	
١٧	ثالثاً - نظرة عامة على أنشطة الأونكتاد لبناء القدرات في مجال قوانين وسياسات المنافسة	

مقدمة

١- منذ أن اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٦٣/٣٥ (المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠) مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية (مجموعة المبادئ والقواعد)، وقد أدى الأونكتاد دوراً رئيسياً في مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على إنشاء نظم المنافسة الخاصة بها. وتشمل المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد في هذا السياق على الصعيدين الوطني والإقليمي تقديم الدعم إلى البلدان المستفيدة فيما يتعلق بصياغة قوانين المنافسة ولوائحها والمبادئ التوجيهية لتنفيذها، فضلاً عن بناء القدرات المؤسسية أو تعزيزها لتحسين تنفيذ قوانين المنافسة. وتشكل الدعوة إلى المنافسة لنشر ثقافة المنافسة وتعزيز رفاه المستهلك مجالاً آخر يركز عليه الأونكتاد. وقد كُلف الأونكتاد بولاية جديدة من جانب مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، الذي عُقد في عام ٢٠٠٥. وأقرت هذه الولاية برنامجاً جديداً، ألا وهو استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة، يهدف إلى دعم ما تبذله البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من جهود في سبيل تعزيز نظم المنافسة بها. وقد كان استعراض النظراء الطوعي أداة مبتكرة وفعالة لبناء القدرات استخدمت، أولاً، لتحديد احتياجات البلدان المستفيدة في مجال قوانين وسياسات المنافسة، وثانياً، لتنفيذ مشاريع لبناء القدرات استُحدثت خصيصاً استناداً إلى التوصيات الصادرة عن عملية استعراض النظراء الطوعي بغية تحسين نظم المنافسة في البلدان المستفيدة.

٢- وتقدم هذه المذكرة، التي أُعدت من أجل الدورة الثالثة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، نظرةً عامة عن أنشطة بناء القدرات التي يضطلع بها الأونكتاد في مجال قوانين وسياسات المنافسة. إذ تشرح المذكرة عملية استعراض النظراء الطوعي التي يجريها الأونكتاد، والهدف منها ونتائجها بوصفها أداة مبتكرة وفعالة لتحسين نظم المنافسة في البلدان المستفيدة. ثم تتناول المذكرة استعراضات النظراء الطوعية التي أُجريت حتى الآن على الصعيد الوطني والصعيد الإقليمي أو دون الإقليمي وأثرها على إنفاذ قوانين المنافسة في البلدان المعنية. كما تستخلص المذكرة بعض الدروس المستفادة من الخبرات المكتسبة من إجراء استعراضات النظراء الطوعية منذ عام ٢٠٠٥.

أولاً - استعراضات النظراء الطوعية باعتبارها أداة لبناء القدرات من أجل تحسين نظم المنافسة وتعزيز فعالية الوكالات المعنية

٣- تضمن خبرة الأونكتاد في العمل مع السلطات المعنية بالمنافسة في البلدان النامية، وكذلك منظور الأونكتاد الإنمائي الفريد، تركيز استعراضات النظراء الطوعية على البعد الإنمائي لسياسات المنافسة، على النحو المطلوب في مجموعة المبادئ والقواعد.

ألف - الغرض من استعراضات النظراء الطوعية

٤- لقد نشأت عملية استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة في إطار آلية الأونكتاد الحكومية الدولية بوصفها وسيلة تكميلية لتقديم المساعدة في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. واستعراض النظراء الطوعي هو عملية تدقيق تشمل قوانين وسياسات المنافسة لبلد ما وترتيباته المؤسسية ومدى فعالية إنفاذ قوانين المنافسة فيه، يجريها نظراء هذا البلد.

٥- والغرض من إجراء أي استعراض نظراء طوعي هو تقييم مدى فعالية إنفاذ قوانين المنافسة في بلد ما؛ وتحديد التحديات التي ينبغي التصدي لها والمجالات التي ينبغي تحسينها في إطاره القانوني والمؤسسي، ليسهم الاستعراض بذلك في تحسين نوعية إنفاذ قوانين المنافسة وتعزيز كفاءته وفعاليتها في البلدان موضوع الاستعراض؛ ووضع تدابير ملائمة تأخذ في الاعتبار الخصائص الاقتصادية والإنمائية لكل بلد والتوصية باتخاذها من أجل التصدي لهذه التحديات؛ ومساعدة البلدان على تنفيذ هذه التوصيات باستحداث مشروع لبناء القدرات بالتشاور مع البلد المعني.

٦- وتشكل استعراضات النظراء الطوعية فرصة للبلدان المستفيدة للتعلم من خبرات السلطات الأخرى المعنية بالمنافسة، ولا سيما تلك التي بلغت مستوى عالياً من النضج، من أجل تحسين نظم المنافسة بها وتعزيز فعالية وكالات المنافسة. كما تشكل استعراضات النظراء الطوعية أداة مهمة للبلدان لتقارن أداءها بأفضل الممارسات الدولية. ويسهم الجانب التفاعلي للمناقشات المتعلقة باستعراض النظراء في التشجيع على تبادل المعارف والخبرات بين السلطات المعنية على الصعيدين الإقليمي والدولي ويعزز شبكات التعاون غير الرسمية.

باء - عملية استعراض النظراء الطوعي ونتائجه

٧- تبدأ عملية استعراض النظراء الطوعي بطلب رسمي يقدم إلى الأونكتاد من إحدى الدول الأعضاء التي تود تقييم نظام المنافسة بها من جانب خبير دولي مستقل. وبالتشاور مع البلد المستفيد، يحدد الأونكتاد خبراء المنافسة الدوليين الذين يمكن الاستعانة بهم لإعداد تقرير استعراض النظراء بالتعاون مع موظف من الأونكتاد يُعيّن بصفته منسق عملية استعراض

النظر الطوعي ذات الصلة. وبمجرد تحديد الخبر (الخبراء)، يُجري الخبر (الخبراء) وموظفو الأونكتاد المعنيون زيارة لتقصي الحقائق إلى البلد موضوع الاستعراض. وتهدف هذه الزيارة إلى جمع المعلومات والوثائق ذات الصلة، وقوانين المنافسة ولوائحها، فضلاً عن إجراء مقابلات مع مسؤولين من السلطات المعنية بالمنافسة، والهيئات التنظيمية القطاعية والوزارات والهيئات الحكومية المعنية الأخرى، والقضاء، ومنظمات حماية المستهلك، وقطاع الأعمال، ومع محامين وأكاديميين. وتستخدم جميع المعلومات الواردة خلال هذه الزيارة، إلى جانب التشريعات والوثائق ذات الصلة، في إعداد تقرير عن استعراض النظر. وللطرف موضوع الاستعراض فرصة تصحيح أي أخطاء محتملة متعلقة بالوقائع قبل وضع الصيغة النهائية للتقرير. ويتجلى دور الأونكتاد في عملية إعداد تقرير استعراض النظر في ضمان جودة التقرير واستقلاله وموضوعيته، من جانب، وضمان اتسامه بطابع بناء، من جانب آخر. ويشكل تقرير استعراض النظر النتيجة الأولى لعملية استعراض النظر الطوعية. كما يشكل التقرير تحليلاً معمقاً لمواطن القوة والضعف في تشريعات وسياسات المنافسة في البلد المعني، وممارسات إنفاذها ذات الصلة، والإطار المؤسسي فيه، ويشمل توصيات لتحسين هذه العناصر.

٨- وتعلق الخطوة التالية بحلقة النقاش الحوارية المتعلقة بنتائج تقرير استعراض النظر والتوصيات المقدمة فيه، التي تُجرى في جلسة مائدة مستديرة تُعقد خلال اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة. ويشارك في نقاش المائدة المستديرة فريق خبراء معني بالاستعراض مؤلف من مسؤولين من السلطات المعنية بالمنافسة في بلدان أخرى وأكاديميين مرموقين. ويحدّد أعضاء فريق خبراء الاستعراض بالتشاور مع سلطات البلد موضوع الاستعراض ومع الأخذ في الحسبان البلدان التي تتعاون معها هذه السلطات أو التي يُرجح تعاونها معها، ولا سيما في مجال قوانين وسياسات المنافسة. ويتألف فريق خبراء الاستعراض عادة من ثلاثة أعضاء ولا يجوز أن يتجاوز عدد أعضائه الخمسة، بمن في ذلك رئيس. ويؤدي خبراء الاستعراض دوراً استشارياً يركز على مساعدة الطرف قيد الاستعراض في معالجة مواطن ضعفه ذات الصلة وإيجاد حلول لما يواجهه من مشاكل في هذا السياق. وخلال حلقة النقاش الحوارية، تسنح الفرصة لمسؤولي السلطة المعنية بالمنافسة قيد الاستعراض لتوضيح نتائج وتوصيات تقرير استعراض النظر، وكذلك لإعلام المشاركين بآخر التطورات المتعلقة بقوانين وسياسات المنافسة ببلدهم. وي طرح خبراء الاستعراض أسئلة على السلطة المعنية بالمنافسة للبلد قيد استعراض النظر. وتردّ هذه الأخيرة على الأسئلة المطروحة وتقدم توضيحات بشأن تقرير استعراض النظر ونتائج التقرير وتوصياته وتدلي بتعليقات عليها.

٩- وعقب انتهاء حلقة النقاش خلال جلسة المائدة المستديرة، للبلدان الأعضاء الأخرى أن تطرح أسئلة وتقدم أفكاراً مفيدة بشأن المسائل الناشئة عن تقرير استعراض النظر، استناداً إلى خبرتها في مجال إنفاذ قوانين وسياسات المنافسة. كما تسنح للبلد موضوع الاستعراض الفرصة لطرح أسئلة على نظرائه عن مسائل محددة أُثيرت في التقرير والاطلاع

على خبرات السلطات الأخرى المعنية بالمنافسة بشأن كيفية تغلبها من قبل على تحديات مماثلة. ويتيح ذلك تبادل المعارف والخبرات، ويجفّز على مزيد من التعاون فيما بين السلطات المعنية بالمنافسة.

١٠- وفي الجزء الأخير من جلسة المائدة المستديرة، يعرض الأونكتاد مشروعاً لبناء القدرات يتضمن أنشطة تهدف إلى تنفيذ التوصيات المقدمة في تقرير استعراض النظراء. ويستند هذا المشروع إلى نتائج استعراض النظراء والتوصيات الصادرة عنه ويُعدّ بالتشاور مع البلد موضوع الاستعراض. ويهدف المشروع إلى تلبية احتياجات وكالة المنافسة موضوع الاستعراض على النحو المحدد في تقرير استعراض النظراء، ويحدد السبل التي يمكن بها للأونكتاد تقديم المساعدة من أجل تلبية تلك الاحتياجات. ويعرض الجدول ١ نظرة عامة على عملية استعراض النظراء الطوعي كاملةً، بما في ذلك مراحلها الرئيسية، والأنشطة المختلفة المضطلع بها في إطار كل مرحلة، والإطار الزمني التقريبي اللازم لإنهاء كل منها.

الجدول ١

عملية استعراض النظراء الطوعي

المرحلة	الأنشطة	المدة الزمنية	النتائج
تقرير استعراض النظراء	تحديد خبراء مستقلين والتعاقد معهم بالتشاور مع البلد موضوع الاستعراض؛ والإعداد للزيارة لتقصي الحقائق إلى البلد المعني وإجرائها؛ وإعداد مشروع تقرير استعراض النظراء وإطلاع الطرف موضوع الاستعراض عليه لتصحيح أي أخطاء متعلقة بالوقائع؛ ووضع الصيغة النهائية لتقرير استعراض النظراء.	مدة تصل إلى ستة أشهر	تقرير استعراض النظراء
التقييم	تشكيل فريق خبراء الاستعراض؛ وإعداد مشروع بناء القدرات بالتشاور مع البلد موضوع الاستعراض؛ وعقد حلقة نقاش حوارية رسمية خلال اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي بين المشاركين من فريق خبراء الاستعراض والبلد موضوع الاستعراض وفريق الخبراء الحكومي الدولي؛ وعرض مقترح مشروع الأونكتاد لبناء القدرات.	ثلاثة أشهر	مقترح مشروع الأونكتاد
المتابعة	نشر نتائج وتوصيات تقرير استعراض النظراء وعرض مقترح مشروع الأونكتاد لبناء القدرات على البلد موضوع الاستعراض؛ والتماس التمويل.	في غضون مدة أقصاها ستة أشهر منذ انتهاء مرحلة التقييم	
	تنفيذ الأنشطة المحددة في مشروع بناء القدرات.	ما بين عامين إلى ثلاثة أعوام	

جيم - مرحلة متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن استعراضات النظراء الطوعية

١١- يُعد الأونكتاد مقترح مشروع لبناء القدرات استناداً إلى نتائج وتوصيات تقرير استعراض النظراء وبالتشاور مع السلطة موضوع الاستعراض. ويُعرض مقترح المشروع هذا على جميع المشاركين في نهاية حلقة النقاش الحوارية المعقودة خلال اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي. والهدف من ذلك التماس مشاركة الشركاء الإنمائيين والدول الأعضاء الأخرى في تنفيذ التوصيات الصادرة عن عملية استعراض النظراء الطوعي.

١٢- وخطوة تالية، ينظم الأونكتاد حلقة عمل للنشر في البلد موضوع الاستعراض لعرض تقرير استعراض النظراء ونتائج التقرير وتوصياته على جميع الجهات صاحبة المصلحة، بمن في ذلك موظفو وكالة المنافسة المعنية ووكلاؤها، والوزارات، والهيئات التنظيمية القطاعية، والقطاع الخاص، والقضاء، وهيئات حماية المستهلك، والوسط الأكاديمي، ووسائط الإعلام، والشركاء الإنمائيون. ويهدف نشاط النشر، أولاً، إلى توعية جميع الجهات صاحبة المصلحة بقضايا المنافسة في البلد موضوع الاستعراض، فضلاً عن بيان سبل المضي قدماً، وثانياً إلى توجيه نظر الشركاء الإنمائيين إلى العمل المطلوب إنجازه في هذا المجال والتماس دعمهم ومشاركتهم. وقد يتخذ هذا الدعم شكلاً مالياً وفتياً على حد سواء، لتتسع أشكاله بتيسير مشاركة خبراتهم في الأنشطة المبيّنة في مشروع الأونكتاد لبناء القدرات.

١٣- وبحسب وفرة الموارد، يبدأ الأونكتاد بتنفيذ أنشطة المشروع وفقاً للأولويات التي حددها السلطات المعنية بالمنافسة التي شملها الاستعراض. وتتشابه الأنشطة المضطلع بها في إطار عملية متابعة استعراض النظراء الطوعي مع تلك المبيّنة في الفصل الثاني. ويبين الجدول ٢ أدناه أنواع المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد في عام ٢٠١٢. فقد قدم الأونكتاد في عام ٢٠١٢ المساعدة التقنية بمختلف أشكالها إلى عشرة بلدان من أصل ١٣ بلداً خضعت لعملية استعراض نظراء طوعي منذ عام ٢٠٠٥، ومن بينها دولتان عضوان في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (بنن والسنغال)، بوصف ذلك إجراءً لمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن استعراضات النظراء الطوعية التي أُجريت لكل من هذه البلدان. علاوة على ذلك، قدم الأونكتاد المساعدة التقنية إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا ودوله الأعضاء السبع الأخرى، التي بُحثت قوانينها وسياساتها المتعلقة بالمنافسة في سياق عملية استعراض النظراء للاتحاد التي أُجريت في عام ٢٠٠٧. ومن منظور أوسع، قدم الأونكتاد المساعدة التقنية إلى ما مجموعه ٣٨ بلداً ومؤسسة إقليمية واحدة (الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا)، كانت ١٨ منها بلداناً أو مجموعات إقليمية شملتها استعراضات نظراء طوعية أجزاها الأونكتاد. ويشير هذا إلى أن نحو نصف أنشطة بناء القدرات التي أجزاها الأونكتاد في عام ٢٠١٢ نُظمت استجابةً للتوصيات الصادرة عن استعراضات النظراء الطوعية.

١٤- وإن أي دولة/سلطة معنية بالمنافسة تتطوّر للخضوع لاستعراض نظراء طوعي يجريه الأونكتاد، هي بذلك تيسّر إجراء تقييم موضوعي ومستقل يساعد في تحديد مواطن قوتها وضعفها في بيئة تشمل الخبرة الخارجية وتسمح بمشاركة النظراء، من خلال قبولها إطلاع الآخرين على أعمالها. وأتسام عملية استعراض النظراء بطابع شمولي يرسل إشارة إيجابية إلى وكالات المنافسة الأخرى والشركاء الإثمايين عن طريق إبداء المؤسسة موضوع الاستعراض انفتاحها على التعاون مع السلطات الأخرى المعنية بالمنافسة، فضلاً عن إبداء التزامها بتحسين أطرها القانونية والمؤسسية من أجل زيادة فعالية إنفاذ قوانين المنافسة.

١٥- وفي هذا السياق، تهيئ عملية استعراض النظراء الطوعية التي يجريها الأونكتاد الفرصة للبلدان موضوع الاستعراض للإفادة مما يقدمه الأونكتاد من مساعدة تقنية ومشاريع لبناء القدرات في إطار تنفيذ التوصيات الصادرة عن استعراض النظراء الطوعي. كما يساعد استعراض النظراء الطوعي الوكالة موضوع الاستعراض على الانخراط في مجال التعاون الدولي مع وكالات المنافسة الأخرى، مما يساهم في بناء قدراتها وتعزيز جهودها الرامية إلى إنفاذ قوانين وسياسات المنافسة. وتساهم هذه العملية، في نهاية المطاف، في التواء التشريعات وممارسات إنفاذها فيما بين مختلف الولايات القضائية في هذا المجال. بيد أن البلد موضوع الاستعراض هو الذي يمسك بزمام الأمور، ولذلك، فهو يشارك في وضع وتطوير تدابير تأخذ في الاعتبار خصوصية ظروفه واحتياجاته في مرحلة المتابعة.

ثانياً- استعراضات النظراء الطوعية التي يجريها الأونكتاد

ألف- معلومات أساسية

١٦- ضماناً لتنفيذ مجموعة المبادئ والقواعد على نحو أفضل، كُلف الأونكتاد بولاية إجراء استعراض نظراء طوعي مخصّص لقوانين وسياسات المنافسة لأول مرة خلال الدورة السادسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة المعقودة في الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في جنيف^(١). واستناداً إلى هذه الولاية، أجرى الأونكتاد أول استعراض نظراء طوعي لسياسات المنافسة لبلدين هما جامايكا وكينيا، خلال مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد الذي عُقد في عام ٢٠٠٥ في تركيا. ومنذ نشأة عملية استعراض النظراء الطوعي، أجرى الأونكتاد استعراضات نظراء طوعية لـ ١٣ بلداً واستعرضي نظراء طوعيين على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي.

(١) انظر تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة (TD/B/COM.2/CLP/48)، الفصل الأول، الاستنتاجات المتفق عليها، الفقرة ٤(أ).

باء- استعراضات النظراء الطوعية على الصعيد الوطني

١٧- أجرى الأونكتاد حتى الآن استعراضات نظراء طوعية لـ ١١ بلداً، هي: جامايكا وكينيا (عام ٢٠٠٥)، وتونس (عام ٢٠٠٦)، وبنن والسنغال (عام ٢٠٠٧)، وكوستاريكا (عام ٢٠٠٨)، وإندونيسيا (عام ٢٠٠٩)، وأرمينيا (عام ٢٠١٠)، وصربيا (عام ٢٠١١)، ومنغوليا وجمهورية ترازيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي (عام ٢٠١٢). وفي عام ٢٠١٣، سيُجري الأونكتاد استعراضات نظراء طوعية لأوكرانيا وباكستان ونيكاراغوا.

جيم- استعراضات النظراء الطوعية على الصعيد الإقليمي

١- الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا

١٨- أجرى الأونكتاد استعراض النظراء الطوعي للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا ودوله الأعضاء الثماني خلال الدورة الثامنة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة في عام ٢٠٠٧. وكان ذلك استعراض النظراء الأول لسياسات المنافسة في إحدى المجموعات الإقليمية. وألقى الاستعراض الضوء على ما تواجهه البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، من تحديات وما يسنح لها من فرص فيما يتعلق بتنفيذ وتعزيز خططها الإقليمية بشأن التعاون والتكامل في مجال قوانين وسياسات المنافسة. كما كان استعراض النظراء للاتحاد الاقتصادي والنقدي المرة الأولى التي يُجري فيها الأونكتاد هذه العملية لمنظمة إقليمية تضم سبعة بلدان من أقل البلدان نمواً، من أصل ثمانية بلدان أعضاء.

١٩- ووفقاً للمواد ٨٨ إلى ٩٠ من معاهدة داكار لعام ١٩٩٤، على الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا واجب إنفاذ قواعد المنافسة الخاصة بالاتحاد. وقد بحثت عملية استعراض النظراء للاتحاد مدى فعالية الترتيبات المؤسسية الرامية إلى إنفاذ قواعد المنافسة الخاصة بالاتحاد في الدولتين العضوين اللتين تطوعتا لخوض استعراض النظراء هذا، وهما بنن والسنغال، واللتين يختلف مستوى التنمية فيهما.

٢٠- ومنذ أُجري استعراض النظراء هذا في عام ٢٠٠٧، اضطلع الأونكتاد بالعديد من أنشطة بناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي في الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، بما في ذلك عقد حلقات عمل بغرض الدعوة، ودورات تدريبية للموظفين المكلفين ببحث ملفات المنافسة العاملين في الهيئات المختصة، وإجراء جولات دراسية لموظفي السلطات المعنية بالمنافسة في الدول الأعضاء وموظفي الإدارة المعنية بالتجارة والمنافسة بالاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وتقديم خدمات استشارية لتحسين الأطر المؤسسية من أجل تنفيذ قواعد المنافسة على الصعيد الإقليمي على نحو أفضل.

٢- استعراض النظراء الثلاثي لجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي

٢١- أجرى الأونكتاد استعراضاً نظرياً ثلاثياً لجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي وأصدر تقرير استعراض النظراء الثلاثي في الدورة الثانية عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة في تموز/يوليه ٢٠١٢. وكان استعراض النظراء الثلاثي هذا الأول من نوعه، إذ استعرض كل بلد من البلدان الثلاثة عملية تنفيذ قوانين وسياسات المنافسة في أحد البلدين الآخرين. وفي هذا السياق، أعد الأونكتاد تقارير وطنية عن عملية استعراض النظراء لكل من البلدان الثلاثة، فضلاً عن تقرير مقارن يُللّل الأطر القانونية والمؤسسية اللازمة لإنفاذ قوانين المنافسة في هذه البلدان الثلاثة من أجل تحديد ما بينها من قواسم مشتركة واختلافات، وتقديم بعض الملاحظات التعقيبية على ما يمكن اتخاذه من تدابير من أجل زيادة فعالية أداء السلطات المعنية بالمنافسة فيها. وقد أُجري استعراض النظراء الثلاثي بالتعاون الوثيق مع وكالات المنافسة المعنية. ويتضمّن كل من التقارير الوطنية والتقرير المقارن توصيات بتعزيز نظم المنافسة في جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي.

دال- أثر استعراضات النظراء الطوعية

٢٢- أولاً، لقد كان لاستعراضات النظراء الطوعية التي أجراها الأونكتاد أثر في كل من البلدان التي خضعت لاستعراض النظراء، ولا سيما بإدماج التوصيات الصادرة عن عملية استعراض النظراء في السياسات الحكومية. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك تحرير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في صربيا؛ وإنشاء هيئة عامة مستقلة للمشتريات في منغوليا؛ وانضمام أرمينيا كطرف في اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعدد الأطراف للمشتريات الحكومية (في أيلول/سبتمبر ٢٠١١)؛ واعتماد كينيا قانونها الجديد المتعلق بالمنافسة (في عام ٢٠١٠)؛ وإنشاء سلطة مستقلة المعنية بالمنافسة في كينيا (السلطة الكينية المعنية بالمنافسة)، التي حلّت محل اللجنة المعنية بالاحتكارات والأسعار.

٢٣- ثانياً، لاستعراضات النظراء الطوعية ومدى فعاليتها أثر في تيسير التعاون الدولي بين الوكالات موضوع الاستعراض والشركاء الإنمائيين. وتشكل زيادة اهتمام الشركاء الإنمائيين بالمشاركة في تمويل عمليات استعراض النظراء أو دعمها بأي أشكال أخرى، بما في ذلك بتيسير مشاركة خبراء المنافسة في مرحلة المتابعة، بعداً آخر للأثر المتحقق بفعل استعراضات النظراء الطوعية.

٢٤- ومن المؤشرات الواضحة على نجاح استعراضات النظراء الطوعية قدرتها على جذب تمويل إضافي من الجهات المانحة الثنائية، إما لإجراء المزيد من استعراضات النظراء أو لتنفيذ التوصيات الصادرة عن استعراضات النظراء الطوعية في البلدان موضوع الاستعراض. وتشمل الأمثلة على ذلك مثالين جديدين حديثين هما مشاركة كل من الحكومة السويسرية (عن طريق أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية) والوكالة الألمانية للتعاون الدولي في عمليتي استعراض نظراء

وفيما تليهما من متابعة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن استعراض النظراء الطوعي لـصربيا وإندونيسيا، على التوالي. وقد حظي علو جودة استعراضات النظراء الطوعية وشفافيتها وموضوعيتها بتقدير واسع النطاق من الشركاء الإنمائيين، الذين يستخدمونها كأداة لتقييم الاحتياجات من أجل تقديم المساعدة التقنية في المستقبل. وأصبحت استعراضات النظراء الطوعية إحدى السمات المميزة لعمل الأونكتاد التي تحظى بالتقدير، كما أنها تضيف قيمة لعمل المؤسسات الأخرى في هذا المجال وتكمّله. وقد أوصى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثالثة عشرة، التي عُقدت في نيسان/أبريل عام ٢٠١٢ في الدوحة، بأن يُدمج الأونكتاد عملية استعراض النظراء في مجالات عمله الأخرى. وينعكس نجاح استعراضات النظراء الطوعية أيضاً في زيادة عدد الطلبات التي يتلقاها الأونكتاد منذ عام ٢٠١١. فمنذ عام ٢٠٠٦ والأونكتاد يُجري عملية استعراض نظراء طوعي واحدة كل عام. وفي عام ٢٠١٢، ازداد هذا العدد إلى أربع عمليات، وفي عام ٢٠١٣، لا يزال الأونكتاد يُجري ثلاثة استعراضات نظراء طوعية. وعلى الصعيد الحكومي الدولي، أعربت الدول الأعضاء عن تقديرها لاستعراضات النظراء الطوعية التي يُجريها الأونكتاد وجودة تقارير استعراض النظراء، ولا سيما لمنحها القائم على النتائج.

١- أثر استعراضات النظراء الطوعية على الصعيد الوطني

٢٥- لقد كان لاستعراضات النظراء الطوعية تأثير على مختلف الصُعد. وسيعرض هذا الفرع من المذكرة بعض الأمثلة التي تبين أثر استعراضات النظراء الطوعية في بعض البلدان التي شملها الاستعراض.

كينيا

٢٦- في إطار متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن استعراض النظراء، أدخلت كينيا تعديلات جوهرية على قانونها المتعلق بالمنافسة لعام ٢٠١٠ وأنشأت سلطة مستقلة معنية بالمنافسة. وقد كان هذا الإنجاز تحسناً رئيسياً وأرسى الأساس لضمان فعالية إنفاذ القانون، في مأمّن من نفوذ الحكومة.

إندونيسيا

٢٧- نُشر في إندونيسيا، كإجراء لمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن استعراض النظراء لهذا البلد، دليل الكشف عن التكتلات الاحتكارية، الذي يتضمن مبادئ توجيهية بشأن إنفاذ إجراءات مكافحة التكتلات الاحتكارية، لتوجيه موظفي السلطة الإندونيسية المعنية بالمنافسة فيما يتعلق بإنفاذ قوانين المنافسة لمكافحة التكتلات الاحتكارية. ونظم الأونكتاد يومي ١٠ و١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ حلقة عمل تدريبية لنشر دليل الكشف عن التكتلات الاحتكارية وشرح كيفية تطبيق عملية الكشف وتقنيات البحث وأدواته المبيّنة في الدليل من أجل استخدامها في العمل اليومي المتعلق بمجالات الكشف عن التكتلات الاحتكارية، كما شارك

في حلقة العمل التدريبية بعض موظفي السلطة الإندونيسية المعنية بالمنافسة المكلفين ببحث ملفات المنافسة. وقد استُخدمت أمثلة الحالات الافتراضية الواردة في الدليل في حلقات عمل تدريبية أخرى عُقدت عقب انتهاء أنشطة النشر في البلدان التي خضعت لاستعراض النظراء الثلاثي، أي جمهورية ترازيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي، وأفاد الموظفون من هذا العمل. ويوضح ذلك تلاقح نواتج الأعمال المتعلقة باستعراض النظراء فيما بين البلدان في مختلف المناطق.

أرمينيا

٢٨- في إطار متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن استعراض النظراء الطوعي، شرعت أرمينيا في عام ٢٠١١ في إجراء عملية إصلاح لإطارها المتعلق بقوانين المنافسة. ووقّرت أرمينيا الدعم من مختلف الشركاء الإنمائيين الذين وافقوا على المشاركة في عملية تنسيق رسمية فيما بين الجهات المانحة بادر الأونكتاد إلى إجرائها تلافياً لازدواجية العمل. وأفاد موظفو السلطة الأرمينية المعنية بالمنافسة من العديد من حلقات العمل التدريبية، مما أسهم في إثراء معرفتهم بقوانين وسياسات المنافسة. وقد أُجريت هذه الأنشطة التدريبية بتنظيمٍ من الأونكتاد وبتمويلٍ مشترك بين هذا الأخير وشركاء إنمائيين آخرين.

صربيا

٢٩- علاوة على إسهام استعراض النظراء الذي أُجري في عام ٢٠١١ في تحديد المجالات اللازم تحسينها في نظام المنافسة الصربي على الصعيد الوطني، فقد كان هذا الاستعراض خطوةً مهمة برهنت صربيا باتخاذها على استعدادها للالتزام بإجراء الإصلاحات اللازمة للانضمام إلى كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية.

زمبابوي

٣٠- عقب انتهاء استعراض النظراء الثلاثي لجمهورية ترازيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي، أنشأت زمبابوي لجنة مشتركة بين المنظمات المعنية بتنفيذ التوصيات الصادرة عن استعراض النظراء. وهذه اللجنة تترأسها لجنة المنافسة والتعريفية الجمركية في زمبابوي وتتألف من ممثلين من الوزارات والإدارات الحكومية المعنية وغيرها من المؤسسات العامة. والهدف من إنشاء اللجنة المشتركة بين المنظمات هو التأكد من أن جميع الجهات صاحبة المصلحة تشارك في إدارة العملية، فضلاً عن ضمان اتساق السياسات ذات الصلة.

منغوليا

٣١- أُجري استعراض النظراء الطوعي لمنغوليا في الجلسة الثانية عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة في تموز/يوليه ٢٠١٢. ونُظمت، كإجراء لمتابعة تنفيذ استعراض النظراء لمنغوليا، حلقة عمل للنشر من أجل عرض نتائج استعراض

النظراء والتوصيات الصادرة عنه في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في أولانباتار، بمشاركة ممثلي القطاعين العام والخاص في منغوليا، فضلاً عن وسائل الإعلام. وقد أسهم كل من التغطية الإعلامية لحلقة العمل والمؤتمر الصحفي الذي أجراه رئيس الهيئة المعنية بالمنافسة العادلة وحماية المستهلك في إذكاء الوعي فيما بين الجهات صاحبة المصلحة في القطاعين العام والخاص. وقد أعقب نشاط النشر هذا تدريب لموظفي الهيئة دام نصف يوم بشأن الممارسات المانعة للمنافسة وإنفاذ قوانين المنافسة، وقد كان هذا النشاط إحدى التوصيات الصادرة عن استعراض النظراء.

٣٢- وخلال عملية استعراض النظراء، عيّنت الحكومة المنغولية أعضاء جددًا في مجلس إدارة الهيئة المعنية بالمنافسة العادلة وحماية المستهلك، وقد كان ذلك إحدى التوصيات الرئيسية الصادرة عن استعراض النظراء. ومنذ إصدار تقرير استعراض النظراء في تموز/يوليه ٢٠١٢، عجلت الهيئة ببذل جهودها الرامية إلى إنفاذ القوانين لمكافحة الممارسات المانعة للمنافسة في البلد. وفي الآونة الأخيرة، فرض مجلس الإدارة الجديد غرامات على شركات البترول متهمًا إياها بالتلاعب في الأسعار. وقد تصدّر هذا القرار عناوين الصحف المحلية، وكان ذلك أمراً مهماً للتوعية بفوائد إنفاذ قوانين المنافسة. فضلاً عن ذلك، أنشأت منغوليا، كإجراء لمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن استعراض النظراء، هيئة عامة مستقلة للمشتريات.

٢- أثر استعراضات النظراء الطوعية على الصعيد الإقليمي

الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا

٣٣- وُقِّعت في آذار/مارس ٢٠١١، كإجراء لمتابعة تنفيذ استعراض النظراء للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، مذكرة تفاهم بين الأونكتاد والاتحاد من أجل تعزيز التعاون بين المؤسستين وضمان فعالية تنفيذ التدابير والأنشطة الموصى بها في إطار استعراض النظراء. وعليه، وافقت لجنة الاتحاد على تقديم مساهمة مالية لتنفيذ التوصيات الصادرة عن استعراض النظراء الطوعي على مدى ثلاثة أعوام. ومنذ عام ٢٠١٢، اضطلع بالعديد من الأنشطة الرامية إلى تيسير تنفيذ قواعد المنافسة الخاصة بالاتحاد من جانب الدول الأعضاء. وقد هدفت هذه الأنشطة إلى توعية المسؤولين والجمهور بفوائد المنافسة، وتكييف تشريعات الدول الأعضاء لتيسير تنفيذ قواعد المنافسة الخاصة بالاتحاد من جانب السلطات المعنية بالمنافسة، وإعادة تنظيم المؤسسات الوطنية المعنية بالمنافسة، وتكييف الإجراءات على الصعيدين الوطني والإقليمي ضماناً لفعالية تنفيذ قواعد المنافسة الخاصة بالاتحاد.

استعراض النظراء الثلاثي لجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي

٣٤- أُجري استعراض النظراء الثلاثي في الدورة الثانية عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة في تموز/يوليه ٢٠١٢. ونُظمت بالتعاقب، كإجراء لمتابعة تنفيذ

استعراض النظراء الثلاثي، حلقة عمل للنشر وحلقة عمل تدريبية دامت يوماً واحداً لموظفي السلطات المعنية بالمنافسة في الفترة ما بين ١٩ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في البلدان الثلاثة موضوع الاستعراض. وشارك فيهما ممثلون للقطاعين العام والخاص والقضاء ووسائط الإعلام. وكانت الجهات الاستشارية التي أسهمت في حلقتي العمل من المنطقة ذاتها، وشملت المنظمات الإقليمية مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وفي هذا الصدد، كانت حلقات العمل للنشر في حد ذاتها مثلاً للتعاون الإقليمي، وبرهنت على ما لاستعراض النظراء الثلاثي من أثر محفز على تعزيز التعاون على الصعيد الإقليمي. علاوة على ذلك، فقد أثارت حلقات العمل للنشر اهتماماً بالغاً فيما بين الشركاء الإنمائيين الذين شاركوا فيها، مثل الاتحاد الأوروبي ووزارة التنمية الدولية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وما زال الأونكتاد ينسق معها منذ ذلك الحين مشروع بناء القدرات المُستحدث لهذه البلدان من أجل تنفيذ التوصيات الصادرة عن استعراض النظراء الثلاثي. وسوف يشجع ذلك على تحسين عملية التنسيق وتلافي ازدواجية العمل الذي يضطلع به الأونكتاد والوكالات الإنمائية الأخرى في المجال ذاته.

٣٥- والبلدان الثلاثة، موضوع استعراض النظراء الثلاثي، هي أعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي تمتلك إطاراً للتعاون الإقليمي في مجال سياسات المنافسة والاستهلاك. وقد أسهم النهج الثلاثي، في هذا الصدد، في تعزيز التعاون الإقليمي. وقبيل الاضطلاع بأنشطة النشر، عرضت وكالات المنافسة بالبلدان الثلاثة نتائج استعراض النظراء الثلاثي في حلقة العمل الإقليمية المتعلقة بقوانين وسياسات المنافسة والاستهلاك للدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية التي عُقدت يومي ١٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في جوهانسبرغ. ومن المتوقع أن يكون لاستعراض النظراء الثلاثي المزيد من الآثار على تعزيز إطار المنافسة الإقليمي والتعاون الإقليمي في مجال المنافسة.

هاء- التعاون مع الشركاء الإنمائيين

٣٦- نظراً لنجاح استعراضات النظراء الطوعية التي أجراها الأونكتاد، أمكن تعزيز التعاون والتمويل المشترك مع الشركاء الإنمائيين في بعض البلدان، ولا سيما في مرحلة المتابعة من عملية استعراض النظراء. ويتخذ هذا التعاون أشكالاً مختلفة، تشمل تقديم المساهمات المالية من أجل تنفيذ الأنشطة والتدابير الموصى بها، أو مشاركة الخبراء طوعاً إما في إعداد تقارير استعراض النظراء أو بصفتهم استشاريين فيما يُنظم من حلقات عمل وحلقات دراسية وحلقات تدريبية تنفيذاً للتوصيات الصادرة عن استعراض النظراء الطوعي. وفي هذا السياق، قدم بعض خبراء المنافسة المعروفين دولياً خدماتهم دون مقابل وشاركوا في إعداد تقارير استعراض النظراء وفي أفرقة خبراء استعراض النظراء أو في حلقات العمل والحلقات الدراسية التدريبية المتعلقة باستعراض النظراء. وقد مولت أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا بعض ما بوشر من أنشطة المتابعة لإندونيسيا وصربيا. وقدمت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي

مساهمات مالية لإجراء استعراضيّ النظراء الطوعيين لأرمينيا وإندونيسيا. كما ساهمت الوكالة التركية للتعاون الدولي والتنمية في عملية استعراض النظراء الطوعي التي أُجريت لمغوليا وقدمت مساعدة تقنية إضافية إلى الهيئة المعنية بالمنافسة العادلة وحماية المستهلك بعقد حلقات عمل تدريبية وإجراء جولات دراسية.

واو- الدروس المستفادة من استعراضات النظراء الطوعية

٣٧- تشدد نتائج استعراضات النظراء البالغ عددها ١٥ استعراضاً التي أُجريت حتى الآن على ما يلي:

(أ) تشكل الاستقلالية والمساءلة سمتين رئيسيتين تعززان أداء وكالات المنافسة ومصداقيتها؛

(ب) تباشر وكالات المنافسة التي أنشئت مؤخراً في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مهامها عن طريق دورة أعمال. إذ تُرسي، أولاً، الأسس القانونية والمؤسسية وتبني القدرات البشرية والتقنية الضرورية لحسن سير أي نظام للمنافسة. ثانياً، تنخرط هذه الوكالات في مجال الدعوة وتتناول الحالات غير المعقدة. ثالثاً، تبدأ في معالجة الحالات الأكثر تعقيداً، بما في ذلك التكتلات الاحتكارية وعمليات الاندماج المانعة للمنافسة. ثم تشرع، لاحقاً، في التعاون مع وكالات أخرى على التعامل مع قضايا ذات بعد دولي. وتستدعي هذه المراحل المختلفة من دورة أعمالها تنفيذ العديد من أنشطة بناء القدرات اللازم تكييفها بحسب خصوصية ظروف كل من وكالات المنافسة؛

(ج) تتطلب فعالية الأداء من الوكالات حديثة العهد تركيز أولوياتها على المجالات التي قد تحقق للمستهلكين وللتنمية الاقتصادية منافع عظيمة. ويستدعي ذلك، بدوره، استخدام الموارد البشرية والمالية استخداماً فعالاً، بما في ذلك إنشاء نظام لإدارة المعارف؛

(د) من الضروري والمفيد إجراء تقييم خارجي منتظم لأنشطة بناء القدرات وأثرها على أداء وكالات المنافسة ضماناً لجدوى المساعدة التقنية؛

(هـ) يمكن للمستشارين المقيمين مدة طويلة أن يقدموا إسهامات قيمة في هذا السياق من أجل بناء قدرات وكالات المنافسة حديثة العهد؛

(و) تُسهم الشفافية في المسائل الإجرائية وفي عملية صنع القرار في تحقيق التفاهم المتبادل وبناء الثقة فيما بين وكالات المنافسة، وتوطّد التعاون الإقليمي والدولي في قضايا المنافسة؛

(ز) تتطرق استعراضات النظراء الطوعية إلى الأبعاد الاقتصادية والسياسية الأعم لسياسات المنافسة ودور الأسواق في التنمية الاقتصادية. لذلك، تسهم استعراضات النظراء

الطوعية في النقاش الدائر حول اتساق السياسات وتوسيع نطاق الإصلاحات الاقتصادية بوصفهما عنصرين أساسيين للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

ثالثاً - نظرة عامة على أنشطة الأونكتاد لبناء القدرات في مجال قوانين وسياسات المنافسة

٣٨ - يقدم الأونكتاد المساعدة في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية فيما يتعلق بسياسات وقوانين المنافسة إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، وكذلك إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، استجابةً لما يتلقاه من طلبات واعتباراً لاحتياجات البلدان المعنية ومدى وفرة الموارد. ومنذ عام ٢٠٠٥، يفيد الأونكتاد فيما يقدمه من مساعدة تقنية في هذا المجال من التوصيات المقدمة في إطار استعراضات النظراء الطوعية التي تُجرى في العديد من البلدان والمناطق. ويصمّم الأونكتاد مشاريع بناء القدرات وينفذها بالتشاور مع البلدان المستفيدة، وغالباً ما يتعاون مع الدول الأعضاء المعنية والشركاء الإنمائيين المعنيين.

٣٩ - وتهدف أنشطة الأونكتاد لبناء القدرات إلى ما يلي:

(أ) مساعدة البلدان في صياغة قوانين وسياسات للمنافسة تلي احتياجاتها الإنمائية وفي تنفيذها بفعالية؛

(ب) تعزيز معارف ومهارات الموظفين المسؤولين عن تنفيذ القوانين والسياسات الوطنية المتعلقة بالمنافسة وموظفي القضاء المسؤولين عن المراجعة القضائية للقرارات التي تتخذها السلطات المعنية بالمنافسة؛

(ج) الإسهام في بناء المؤسسات، ولا سيما بتقديم الدعم في المراحل الأولى من إنشاء السلطات المعنية بالمنافسة؛

(د) حفز جهود التعاون الإقليمي في مجال تنفيذ قوانين وسياسات المنافسة ودعم هذه الجهود، بسبل منها تنظيم أنشطة إقليمية يشارك فيها خبراء من المنطقة وتمهئة الفرصة لتبادل المعارف والخبرات فيما بين المسؤولين والخبراء في المنطقة نفسها.

٤٠ - وتحقيقاً لهذه الأهداف، يتفاعل الأونكتاد مع المسؤولين العاملين في المؤسسات المعنية في البلدان المستفيدة، والشركاء الإنمائيين الفاعلين في هذه البلدان، والخبراء من المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل حشد الخبرات، فضلاً عن الموارد البشرية والمالية.

٤١ - ويتجلى نهج الأونكتاد في مجالي بناء القدرات والتعاون التقني في تحديد احتياجات البلدان المستفيدة وتصميم مشاريع تلي احتياجات هذه البلدان وتطويرها، بالتشاور معها. ويُشرك الأونكتاد خبراء وطنيين وإقليميين في مرحلة تنفيذ هذه المشاريع من أجل استخدام

المعارف والخبرات القائمة في كل من البلدان أو المناطق المعنية، وحفز تبادل المعلومات والخبرات فيما بينها.

٤٢- وتهدف أنشطة المساعدة التقنية التي يباشرها الأونكتاد إلى مساعدة البلدان النامية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في صياغة تشريعات وسياسات منافسة جديدة أو تحسين تلك القائمة وضمان فعالية تنفيذ قوانين المنافسة عن طريق ما يلي: (أ) تعزيز قدراتها المؤسسية الوطنية؛ و(ب) التشجيع على خلق ثقافة المنافسة فيما بين المسؤولين الحكوميين والهيئات التنظيمية القطاعية وموظفي القضاء وقطاع الأعمال والمستهلكين والوسط الأكاديمي، عن طريق أنشطة الدعوة؛ و(ج) دعم التعاون الإقليمي في مجال قوانين وسياسات المنافسة الداعمة للتجارة والاستثمار والتنمية.

٤٣- وتقدم المساعدة التقنية وفقاً للطلبات الواردة من البلدان واحتياجاتها ومدى وفرة الموارد. وتشمل أنواع أنشطة الأونكتاد الرئيسية لبناء القدرات في مجال قوانين وسياسات المنافسة ما يلي:

(أ) إجراء دراسات عن الممارسات المحتملة المانعة للمنافسة وآثارها السلبية المحتملة على الاقتصاد في قطاعات معينة، عادة ما تحدها البلدان المستفيدة؛

(ب) عقد حلقات عمل تمهيدية وحلقات دراسية بشأن دور المنافسة وفوائدها في تعزيز التنمية الاقتصادية، تستهدف جمهوراً عريضاً يشمل المسؤولين الحكوميين والهيئات التنظيمية القطاعية والوسط الأكاديمي، فضلاً عن قطاع الأعمال والجمعيات ومنظمات حماية المستهلك؛

(ج) تيسير صياغة قوانين المنافسة وحماية المستهلك، ولوائحها، والمبادئ التوجيهية لتنفيذها، للبلدان أو المنظمات الإقليمية التي هي بصدد إنشاء نظمها المتعلقة بالمنافسة بتوفير الخبرات وإسداء المشورة لها؛

(د) مساعدة البلدان أو المنظمات الإقليمية الراغبة في تنقيح تشريعاتها في مجال المنافسة والتماس مشورة الخبراء من الأونكتاد والسلطات المعنية بالمنافسة في الدول الأعضاء الأخرى، بغية تعديل قوانينها وفقاً لأفضل الممارسات الدولية وبأكثر الطرق الممكنة فعالية؛

(هـ) مساعدة البلدان في صياغة ما يلائمها من اللوائح القطاعية وسياسات المنافسة؛

(و) تقديم الخدمات الاستشارية من أجل إنشاء السلطات المعنية بالمنافسة أو تعزيزها، وعادة ما يشمل ذلك إعداد الأطر المؤسسية؛

(ز) توفير دورات تدريبية تمهيدية للموظفين المسؤولين عن تنفيذ تشريعات المنافسة وحماية المستهلك، ولا سيما الموظفون المكلفون ببحث ملفات المنافسة، وهو ما قد

يشمل عقد حلقات عمل تدريبية في البلدان المستفيدة أو التدريب أثناء العمل لدى السلطات المعنية بالمنافسة أو إجراء زيارات دراسية للسلطات المعنية بالمنافسة الأكثر خبرة في إنفاذ قوانين المنافسة؛

(ح) عقد حلقات دراسية تمهيدية أو على مستوى متقدم بشأن قوانين المنافسة تستهدف القضاء، بوصفه الجهة المسؤولة عن مراجعة قرارات السلطات المعنية بالمنافسة؛

(ط) عقد حلقات دراسية وحلقات عمل على مستوى متقدم للمسؤولين في البلدان التي اعتمدت بالفعل تشريعات بشأن المنافسة، وتتمتع بخبرة في مكافحة الممارسات المانعة للمنافسة، وترغب في تحسين عملية إنفاذ هذه التشريعات أو في التشاور مع بعضها بشأن حالات محددة وتبادل المعلومات؛

(ي) إجراء استعراضات نظراء طوعية لقوانين وسياسات المنافسة في البلدان المهتمة؛

(ك) مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تحسين عملية تقييم آثار التعاون الإقليمي والثنائي بشأن قضايا المنافسة؛

(ل) مساعدة البلدان والمنظمات الإقليمية المستفيدة في تحديد دور سياسات المنافسة في تعزيز القدرات التنافسية والتنمية الاقتصادية.

٤٤ - وتشمل الجهات المستفيدة مباشرة من المساعدة التي يقدمها الأونكتاد الموظفين الحكوميين المسؤولين عن تنفيذ قوانين وسياسات المنافسة، وموظفي الهيئات الحكومية الأخرى المسؤولين عن المسائل الأعم المتعلقة بسياسات المنافسة وعن عملية التنظيم القطاعي، والمسؤولين الحكوميين المكلفين بالتفاوض على الصعدين الإقليمي والمتعدد الأطراف، والقضاء، وقطاع الأعمال، وجمعيات حماية المستهلك، والباحثين، والأكاديميين.

الجدول ٢
أنواع المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد في عام ٢٠١٢

ما إذا كان النشاط قد نُفِّذَ كإجراء متابعة	لوضع التوصيات الصادرة عن استعراض النظراء الطوعية	استعراضات النظراء الطوعية والأنشطة المتصلة بها *	الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية	حماية المستهلك	تدريب المسؤولين المحليين	الدعوة إلى المنافسة	بناء القدرات المؤسسية	صياغة التشريعات أو إعادة النظر فيها ووضع مبادئ توجيهية	البلد المستفيد
لا ينطبق**	لا	نعم	X						الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا
	X		X		X	X			إكوادور
		X			X			X	إندونيسيا
	X		X						أوكرانيا
	X		X						باكستان
	X						X	X	بروني
	X		X						بلغاريا
		X							بنن
		X	X						بور كينا فاسو
	X		X	X	X		X	X	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
	X		X	X	X	X		X	بيرو
		X	X						توغو
	X				X	X		X	جزر القمر

البلد المستفيد	صياغة التشريعات أو إعادة النظر فيها ووضع مبادئ توجيهية	بناء القدرات المؤسسية	الدعوة إلى المنافسة	تدريب المسؤولين المحليين	حماية المستهلك	الأنشطة الإقليمية و دون الإقليمية	استعراضات النظراء الطوعية والأنشطة المتصلة بها *	نعم	لا	لا ينطبق**
جمهورية تنزانيا المتحدة			X	X		X	X			
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	X		X		X				X	
زامبيا			X	X		X	X			
زمبابوي			X	X		X	X			
السلفادور			X						X	
السنغال					X					
سيشيل	X			X						
صربيا			X				X			
غامبيا			X	X	X					
غواتيمالا	X		X			X				
غينيا - بيساو				X		X				
الفلبين***						X				
قطر						X				
كوت ديفوار				X	X	X				
كوستاريكا			X	X			X			
كولومبيا			X	X	X	X				

البلد المستفيد	صياغة التشريعات أو إعادة النظر فيها ووضع مبادئ توجيهية	بناء القدرات المؤسسية	الدعوة إلى المنافسة	تدريب المسؤولين المحليين	حماية المستهلك	الأنشطة الإقليمية	النظراء الطوعية والأندية المتصلة بها*	نعم	لا	لا ينطبق**
كينيا	X						X			
مالي				X		X				
ماليزيا			X						X	
منغوليا			X	X			X			
النيجر						X				
نيكاراغوا	X		X	X	X	X			X	
الهند			X						X	
هندوراس	X		X			X				

* تشمل الأنشطة المتصلة باستعراضات النظراء الطوعية ما أُوفد من بعثات لتقصي الحقائق إلى البلد قيد استعراض النظراء وما نُظم من حلقات عمل للنشر من أجل عرض نتائج استعراض النظراء والتوصيات الصادرة عنه على جميع الجهات المحلية صاحبة المصلحة، وكذلك على الشركاء الإثنيين الموجودين بالبلد موضوع الاستعراض.

** لا ينطبق على البلدان التي لم تخضع حتى الآن لاستعراض نظراء طوعي من جانب الأونكتاد. وتعدُّ أوكرانيا وباكستان ونيكاراغوا، التي لا تزال خاضعة لاستعراضات نظراء طوعية في عام ٢٠١٣، ضمن هذه الفئة.

*** أوفدت بعثة تحضيرية لتقصي الحقائق إلى الفلبين استجابةً لطلب هذا البلد إجراء استعراض نظراء طوعي له في عام ٢٠١٤.